گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەورۆز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١١ ژ.٣، ٢٠٢١/٢٠٢٢
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة
المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v11n3a1271

اثر بعض الجرائم الاقتصادية في النمو الاقتصادي في المكسيك للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

حياة محمد عبدالله آليخان، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة دهوك، أقليم كوردستان العراق

م. احمد محمد اسماعيل، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة نوروز، أقليم كوردستان العراق

ملخص

اصبحت الجرائم الاقتصادية (الجريمة المنظمة) ظاهرة دولية متنامية وخطيرة ، اثارت الرأي العام والمجتمع الدولي والباحثين الاقتصاديين ، هذا الموضوع يعتبر من التخصصات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الحديثة والمهمة وخاصة في القرن الواحد والعشرون ، والانتشار السريع لهذه الجرائم والاثار السلبية التي تخلفها (من هدر للموارد الاقتصادية) ، جعلت الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية عاجزة عن معرفة الحجم الفعلي لهذه الجرائم ومعرفة اساليبها وكيفية مكافحتها والقضاء عليها ، وعليه ركزت الدراسات والبحوث العلمية حول هذه المجال ، ولذلك تهدف هذه الدراسة الى دراسة بعض الجرائم الاقتصادية وبيان اثرها في النمو الاقتصادي في المكسيك ، يتم بداية السرد النظري للجرائم الاقتصادية واسباب انتشارها واثارها وبيان انواعها (جريمة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالاسلحة ،الاتجار بالبشر ، غسيل الاموال) والتي تعتبر الجزء الغير الشرعي من الاقتصاد الغير الرسمي ، والتي لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الاجمالي وذلك لانها جرائم تتميز بالسرية وتتم في الخفاء ، وبالتالي يصعب رصدها وقياسها ، ومن ثم السرد الجانب النظري للنمو الاقتصادي والدراسات السابقة ، واخيرا يتم التطرق الى الجانب التطبيقي (الانموذج القياسي) ومن خلال معدلات النمو لمتغيرات الانموذج ، وتم اختيار المتغير المعتمد (النمو الاقتصادي) لمعرفة مدى الضرر التي يلحق بالموارد الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، و المتغير المستقل الجرائم الاقتصادي (الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والاتجار بالبشر ، وغسيل الاموال) وهي تعتبر هدر للموارد الاقتصادية المتاحة النادرة ، وبأفتراض ان العلاقة عكسية بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل ، عينة الدراسة (دولة المكسيك) وللفترة المحدودة (2000-2020) والاعتماد على بيانات المنشورة في (W.B.)(DATAUNODC) (UIF) (FATF)، وقد توصلت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات منها : غياب تعريف موحد للجرائم الاقتصادية ، لخصائصه العديدة وظهور وجهات نظر مختلفة ، وأن الجرائم الاقتصادية جرائم دولية حديثة ومتجددة ويصعب تحديدها ومراقبتها وبيان اثرها ، عدم تأثر النمو الاقتصادي بالجرائم الاقتصادية المعينة وللفترة المحدودة .

1. مقدمة

الجرائم الاقتصادية اتخذت نهجا دوليا واسعا في االعقود الاخيرة مع التطور السريع الذي يمر به العالم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي وسهولة النقل والمواصلات والتطور السريع في التكنولوجيا .الجرائم الاقتصادية الدولية غير محددة كليا فهي (عديدة ومتنوعة ومتغيرة) والجريمة الاقتصادية واحدة من المشاكل الرئيسية الموجودة في العالم في السنوات الاخيرة والتي تؤثر في الانشطة الاقتصادية مما يقلل من جودة الحياة في البلاد ، اذ بدأ التحليل الاقتصادي للجرائم بصورة عامة منذ دراسة (جاري بيكر -1968) والتي اصبحت من المواضيع المثيرة للاهتمام وهو ربط القانون والاقتصاد ، ومن ثم تبناه الكثيرون ، الجرائم الاقتصادية من اهم المحاور الحديثة ، عند الباحثيين الاقتصاديين ، والامم المتحدة والمنظمات العالمية لمكافحة الجريمة والانتربول (FATF) وغيرها ، للبحث عن اسباب انتشار هذه الجرائم وبيان درجة خطورتها ،وكيفية معالجتها والقضاء عليها ، لما له من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد والمجتمع ككل ، ففي الربع الاخير من القرن العشرين ، لوحظ زيادة كبيرة وانتشار واسع لهذ الجرائم الاقتصادية (الجرائم المنظمة) ، وتعتبر ظاهرة منتشرة في جميع اقتصاديات العالم ، المتقدمة منها والنامية على حد سواء ، وبأختلاف الانظمة الاقتصادية (الرأسمالية ، الاشتراكية ، او المختلطة) ، والمنهج الاقتصادي واسع وشامل ويتم تطبيقه على كافة القضايا الاجتماعية والسياسية والقانونية وغيرها العديد من القضايا والمواضيع ، ودراسة تأثير الجريمة على النمو الاقتصادي ، له وجهات نظر مختلفة للباحثيين الاقتصاديين ، اذ لم يجد الباحثون علاقة واضحة وصريحة بينها ، ففي دراسة ل (مونيكا يو) والتي قدمت الى جامعة (الاوريغون) عن اثر الجريمة على النمو الاقتصادي ، وجد بأنه ليس للجرائم تأثير كبير في المدى الطويل ، وفي جامعة (كيبانغسان)عن بيان أثر الجريمة على النمو الاقتصادي وجد ان اثر الجريمة على النمو الاقتصادي في (ماليزيا) ، في المدى الطويل ايجابي ، والتي يبين بأنها تتفق مع حجج الاقتصاديين القائلة بأن الاقتصاديات الجيدة تميل الى خلق المزيد من الجرائم والعكس يحدث في الاقتصاديات السيئة ، وعليه للحد من هذه الجرائم يتوجب على الحكومات وضع قوانين واضحة وشاملة وصارمة محلية اقليمية ودولية لمحاربة الجريمة ، فالجرائم الاقتصادية (الاتجار بالمخدرات والاتجار بالاسلحة ، والاتجار بالبشر وغسيل الاموال) تعتبر استنزاف للموارد (الطبيعية ، البشرية والمالية) في العالم. وفي هذه الدراسة سنسلط الضوء على بعض الجرائم الاقتصادية ودراستها وبيان انواعها واسبابها وبيان اثرها في النمو الاقتصادي في المكسيك ، والتي تعتبر واحدة من المشاكل الرئيسية الموجودة في المكسيك والتي تؤثر في الانشطة الاقتصادية مما يقلل من جودة الحياة في البلاد وتشكل خسائر فادحة في رأس المال البشري

والاجتماعي والاقتصادي ، وسنختار مجموعة من الجرائم الاقتصادية وبيان اثرها على النمو الاقتصادي في (المكسيك) من خلال الجانب القياسي وبأستخدام برنامج (EViews10) وبالاعتماد على مصادر مختلفة وبيانات متعددة من مؤشرات (البنك الدولي، UNODC ،FATF وغيرها) .

1.1 أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة من خلال الاثر الكبير للجرائم الاقتصادية على الموارد المتاحة النادرة واستغلالها في انشطة اقتصادية ضارة والتي تعمل على توجيه الحكومة نحو تعزيز القطاعات الامنية والعدلية بدلا من تعزيزها للانشطة الاقتصادية النافعة والمفيدة .

2.1 المشكلة

تعد الجرائم الاقتصادية ظاهرة عالمية وذلك لضعف القوانين والانظمة التي تحد من تلك الجرائم او مسبباتها في هدر الموارد الاقتصادية وخاصة النادرة منها وهذه الظاهرة تنعكس بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في المكسيك .

3.1 الهدف

تهدف الدراسة الى بيان اثر بعض الجرائم الاقتصادية في النمو الاقتصادي في دولة المكسيك.

4.1 الفرضية

يعتمد البحث فرضية مفادها ان الجرائم الاقتصادية تلعب دورا سلبيا في عملية النمو الاقتصادي في المكسيك .

5.1 المنهجية

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري بالاعتماد على ما متوفر من كتب ورسائل وابحاث علمية ، اضافة الى استخدام القياس الكمي في قياس اثر بعض الجرائم الاقتصادية في النمو الاقتصادي في عينة الدراسة ، وبأستخدام برنامج (EViews10) ، وقد تم استخدام البيانات المتوفرة عن المتغيرات في الدراسة في كل من منشورات البنك الدولي ، و(UNDOC) ، و (FATF) ، ووحدة الاستخبارات المالية في المكسيك ، وبيان الاثر لهذه الجرائم على النمو الاقتصادي في المكسيك.

6.1 هيكلية البحث

يتضمن البحث ثلاثة مباحث يتناول المبحث الاول نبذة عن دراسة بعض الجرائم الاقتصادية ومفهومها واسباب وانواع هذه الجرائم واثارها ، اما الثاني فقد تطرق الى النمو الاقتصادي من حيث المفهوم والمحددات الى جانب الدراسات السابقة ، والمبحث الثالث والاخير فهو مخصص للجانب التطبيقي والذي يتناول قياس اثر بعض الجرائم الاقتصادية على النمو الاقتصادي لعينة الدراسة دولة المكسيك. وشملت الدراسة فترة زمنية (2000-2020) ، وخلص البحث الى عدد من الاستنتاجات وبعض المقترحات في النهاية .

2. المبحث الاول : الجرائم الاقتصادية مفهومها انواعها واسبابها

ظاهرة الجريمة قديمة قدم المجتمعات وهي مرتبطة بوجود المجتمع الانساني ، وفي كل الانشطة الاقتصادية في العالم هناك جانب من الانشطة الاقتصادية لا تندرج ضمن السجلات الرسمية للاقتصاد (GDP) وعليه فأن الاقتصاد يكون مشوه وذلك لوجود جرائم اقتصادية . (عبدالقادر،بدون سنة:7)

الجريمة : هي أي فعل او امتناع ، يقرر له القانون عقوبة اوتدبير احترازيا ملائما ، عملا بمبدأ "لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير احترازية الا بنص، ولا عقوبة على الافعال التي تسبق القانون" وتنقسم الجرائم وفقا لجسامتها الى (الجنايات -الجنح – المخالفات) (عبد القادرعبد الحافظ ،5:2007)

المجرم : مصطلح يشير الى متهم في جناية او جنحة ادانته المحكمة .

مفهوم الاقتصاد (Economy) : (يبين السبل التي يتبعها الافراد والمجتمعات ، لمواجهة الحاجات المتعددة بأستعمال وسائل محددة) وفي ظل ذلك فأنه ينظم عملية التبادل بين المنتج والمستهلك ، والتوزيع ، و محددات الانتاج ، والقيود على الاستهلاك ، ويرسم تنظيما لمجمل النشاط الاقتصادي ، وعندها نلاحظ مدى الربحية ، والتناسب بين المداخيل وأثار التفاوت والاسعار ، واسلوب التصرف بالفائض . (عادل الابيوكي ،بدون سنة:3)

فقد بدأت اقتصاديات الجريمة وفقا للنموذج النظري لاقتصاد الجريمة من دراسة (Gary S. Becker- 1968) (النظرية المفيدة للسلوك الاجرامي) لقد غزا الاقتصاديون مجال علم الجريمة مستخدمين نموذجهم الشامل للسلوك العقلاني الفردي، وفي هذا النموذج يفضل الفعل الاجرامي ويتم اختياره اذا كان العائد الاجمالي (بما في ذلك التكلفة المتوقعة للعقوبات والتكاليف الاخرى) اعلى من البدائل القانونية . (جاري بيكر،4:1974)

وتستند عليها نظريات السلوك الاجرامي . وكتب (Bentham-& Becaria-1995) ان ربح الجريمة هي القوة التي تحث الانسان على الانحراف . (ارلينج ايدي ،3:2006)

كما وقام (بورغينيون-1999) بتحليل نموذج (Becker - 1968) ، ويشير فيه ان العامل الاقتصادي الرئيسي الذي يقود الافراد للانخراط في الجريمة هو المقارنة

بين الدخل الذي يتحصل عليه من الانشطة القانونية والارباح المتوقعة من النشاط غير القانوني – اضافة الى انخفاض في مستوى الدخل (زيادة الفقر الحضري النسبي) ، يزيد من الحوافز للانتقال الى الانشطة غير الشرعية . (سلفادور جونز،8:2015)

ويمثل النشاط الاقتصادي الفعلي : 1-النشاط الرسمي (الانشطة الرسمية والقانونية) ، 2-النشاط الغير الرسمي يشمل- الانشطة القانونية الغير الرسمية (التهرب وعدم دفع الضرائب ،والامتناع عن دفع الاشتراكات الاجتماعية....) - والانشطة غير القانونية وغير الرسمية (كالمخدرات ،وغسيل الاموال ، والاتجار غير المشروع بالاسلحة والاتجار بالبشر والاطفال..). (نجاة مسمش،40:2018)

1.2 الجريمة الاقتصادية (Economic crime)

ولعدم وجود تعريف موحد وشامل للجريمة الاقتصادية وصالح للتطبيق ، كما في الجرائم العادية وذلك: لان الجريمة الاقتصادية تطلق في العادة على جرائم المخالفة للسياسة الاقتصادية للدولة .

ومخالفة سياسة الدولة الاقتصادية لا تعد جريمة اقتصادية في جميع الاوقات وفي مختلف الدول. (ايهاب الروسان ،10:2012)

- ويقصد بالجرائم الاقتصادية (الانشطة الاقتصادية الغير المشروعة او المشروعة ولكنها لم تسجل بشكل رسمي ولم تدخل في حسابات الناتج المحلي الاجمالي ، وتكون بالتعدي على الموارد والثروات الاقتصادية وايقاع الضرر بالفرد او المجتمع او الدولة . (عادل عمراني، 12:2014).

2.2 جرائم الاقتصاد الدولي (Crimes of the International Economy)

ويقصد بجرائم الاقتصاد الدولي: الافعال الضارة الاقتصادية والتي يتولى القانون الدولي تحديدها لحماية مصالح البلاد الاقتصادية .

وتعتبر الجرائم الاقتصادية دولية منظمة تقوم بها منظمات اجرامية (الجريمة المنظمة) (organized crime) ويقصد بها : الافعال الاجرامية التي يرتكبها عدد من الاشخاص المحترفين مستخدمين وسائل ومعدات علمية حديثة واموالا طائلة بتخطيط مدروس وتنظيم علمي وذلك بقصد تحقيق اهداف اقتصادية مربحة. (محمد اسماعيل ،2013: 17).

ومن ابرز هذه الاشكال الاجرامية : (بلاسم جميل ، بدون سنة :7)

- الاتجار بالاسلحة النارية، واسلحة الدمار الشامل والمواد المشعة عامة والمواد النووية .
- تهريب المهاجرين غير الشرعيين من البلدان الفقيرة الى البلدان الاكثر ثراء .
- المتاجرة بالبشر واستغلال النساء والاطفال. والاتجار في اعضاء الجسم البشري.
- غسيل الاموال الناتجة من الجرائم.
- تزوير بطاقات الائتمان ، وجرائم الحاسب الالي وشبكة الانترنت .
- الابعاد الحديثة لظاهرة الارهاب .
- الشكل الحديث للتعامل وترويج المخدرات المخلقة والصناعية ومدى رواجها وتصنيعها
- الجريمة المنظمة واجهزتها التقنية الحديثة ومخاطرها الاقليمية والعالمية .
- جرائم تلوث البيئة وعلاقتها بالتصنيع .
- الاحتيال في الملكية الفكرية .
- سرقة السيارات والتحف الفنية والاثار وتهريبها دوليا.

ان للجريمة الاقتصادية تكاليف منها : (سلفادور جونز،8:2015)

أ. تكاليف نقدية (مباشرة غير مباشرة)

- تكاليف نقدية مباشرة : وتمثل قيمة السلع والخدمات لمواجهة هذه الجرائم واثارها (الموارد العامة والخاصة) في نظام العدالة الجنائية وخدمات الشرطة ، والسجن ، والخدمات الطبية ، وخدمات السكن والخدمات الاجتماعية .
- تكاليف غير مباشرة: فرص الاستثمار الضائع ، وخلق البطالة لضحايا الجرائم (الاجور الضائعة).

ب. التكاليف غير النقدية : تمثل الاثار غير الاقتصادية التي تسببها الجريمة من (الامراض مثل الادمان ، الايدز ..) وزيادة نسبة القتل والانتحار .

ت. التكاليف الملموسة ، وغير الملموسة:

- التكاليف الملموسة : التي عند تخفيضها او الغائها ، تترك الموارد متاحة لاستخدات اخرى .
- التكاليف غير الملموسة : وهي تمثل الحالة النفسية للافراد من (شعور بالالم من معاناة الحياة ، والصدمات الشخصية ، والخوف من الايذاء ، او فقدان العمل ، وفقدان الثقة والشعور بأنعدام الحرية) .

ث. الاثار الاقتصادية المضاعفة : وتشمل العواقب العامة للجريمة على الاقتصاد الكلي للبلد ، وسوق العمل ، اضافة ان ضحايا الجرائم (المدمنيين) معرضون للطرد من وظائفهم وبالتالي تؤثر على قدراتهم الانتاجية والاستهلاكية .

ج. الاثار الاجتماعية المضاعفة : وتشير الى انتقال الجرائم بين الاجيال ، وانخاض جودة الحياة ، واثرها على المواطنين عامة (عدم الشعور بالثقة لسير العملية الديمقراطية وفي الحكومة ومؤسساتها) .

وعند التفكير في الجريمة من المنظور الاقتصادي توجد ثلاث مفاهيم اساسية والتي تميز بشكل عام التفكير الاقتصادي : اولا: تكلفة ردع او الحد من الجريمة . ثانيا : العقلانية ، ويشكلان جوهر النهج الاقتصادي للجريمة (تحليل الجريمة عقلانية كل من تكاليف الموارد والردع . وفوائد سياسات مكافحة الجريمة) تخفيض هذه التكاليف هي فوائد سياسة مكافحة الجريمة. المفهوم الثالث : أكثر تجريدية واثارة للجدل اذا استفاد المجرمون انفسهم من ارتكاب الجريمة . (هارولد وينتر،9:2008)

3.2 انواع واسباب الجرائم الاقتصادية:

وسوف نركز في دراستنا على عدد من الجرائم الاقتصادية من حيث الجسامة والربحية وهي كالاتي:

أ- الاتجار بالمخدرات غير المشروعة (Illicit drug trafficking):

والمقصود بالاتجار بالمخدرات غير المشروعة بأنها "مجموعة من الانشطة الاجرامية التي تستهدف تحقيق الربح وتشمل هذه المجموعة عمليات الانتاج الزراعي والانتاج التحويلي والتهريب عبر الحدود والترويج للمخدرات ولتجارتها وتسويقها ." وتعد جرائم المخدرات احد صور الجريمة المنظمة ذات الصلة بكافة انشطتها بأعتبارها جريمة عالمية تتجاوز الحدود وتخل بالامن القومي بمفهومه الشامل الداخلي والخارجي . وبالطبع لاتستطيع أي دولة مكافحة تجارة المخدرات بمفردها وأن التعاون الدولي هو السبيل لبناء عالم نظيف خال من المخدرات ، وظهر التعاون الدولي لاول مرة في بداية القرن العشرين للحد من الجريمة ومن اهم الاتفاقيات كانت اتفاقية الحد من المخدرات لسنة (1961) م ، وسميت (الاتفاقية الوحيدة للمخدرات) . (عمر محمد ،18:2004)

- **انواع المخدرات**

— المخدرات الطبيعية (مصدرها النباتات) وتضم : الحشيش (القنب) - الماريجوانا (البانجو) عبارة عن نبات القنب - الافيون يستخرج من(الخشخاش) - نبات الكوكا (مصطفى سويف،38:1996)

— المخدرات التركيبية :وتشمل نوعين : (خليل يوسف و دزوار احمد ،133:2019)

- المخدرات التصنيعية : وهي مخدرات تركيبية تستخلص من المواد الطبيعية وتضم: - المورفين – الهيروين (ويستخرج من المورفين) - الكوكايين ويستخرج من شجر الكوكا .
- المخدرات التخليقية : يستخرج عن طريق التفاعلات الكيميائية في المعامل ومنها :المهلوسات (اشهرها الكريستال) - المنشطات (المنبهات) - المهبطات .

ومما سبق يمكن القول ان اثار هذه الجريمة تعمل على هدر الموارد البشرية والمالية والطبيعية (مصطفى سويف ،127:1996)

- **أسباب الاتجار بالمخدرات غير المشروعة**

هنالك اسباب لتعاطي المخدرات والادمان واخرى اسباب المتاجرة بها :

- **أسباب التعاطي والادمان :** (شرمالي فتيحة،33:2018)

— وجود تأريخ للتعاطي او للادمان الاسري والانهيار والتفكك الاسري والهروب من الازمات.

— دور البيئة والمجتمع الذي يعيش فيه ومدى توسع ظاهرة تعاطي المخدرات فيه.

- **أسباب المتاجرة :** (اسعيد تباني،45:2017)

— الارباح الكثيرة من المتاجرة اضافة الى الفساد والإخلال بالثقة وإساءة استغلال الوظيفة .

— العولمة والانفتاح الاقتصادي والتقدم التكنلوجي ، سهلت الترويج والتوزيع وصولا الى المدمن .

ب. الاتجارغيرالمشروع بالاسلحة النارية (Illicit arms trade) :

ويقصد بالاتجار غير المشروع بالاسلحة بأنه (استيراد الاسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة او تصديرها او اقتنائها او بيعها او تسليمها ،او تحريكها او نقلها من اقليم دولة طرف او عبره الى اقليم دولة طرف اخرى أذا كان أي من من الدول الاطراف المعنية لا يأذن بذلك وفقا لاحكام هذا البروتوكول ، او أذا كانت الاسلحة النارية غير موسومة بعلامات وفقا للمادة (8) من هذا البروتوكول) التي تقضي بتحديد هوية كل سلاح ناري واخفاء اثره.(الجمعية العامة ،4:2001).

ومن اثار هذه التجارة هو تهديد السلام والامن وحقوق الانسان والاصابات البدنية والوفيات واعاقة عملية التنمية الاقتصادية وغيرها . (معهد السلام الدولي، 29:2010)

ت. انواع الاسلحة النارية غير المشروعة

هنالك انوع من الاسلحة غير المشروعة تشمل : دبابات القتال - مركبات القتال المدرعة - منظومة المدفعية من العيار الكبير- الطائرات المقاتلة- طائرات الهليكوبتر الهجومية - السفن الحربية - القذائف واجهزة اطلاقها - الاسلحة الصغيرة والخفيفة. (الامم المتحدة،14،2015)

وتشمل الاسلحة الخفيفة : (تلك الاسلحة المصممة لاستخدام جماعي على هيئة طاقم) وتشمل ايضا المدافع الرشاشات الثقيلة وقاذفات القنابل اليدوية والاسلحة المحمولة المضادة للدبابات والمضادة للطائرات والبنادق عديمة الارتداد وقاذفات القذائف والصواريخ المحمولة المضادة للدبابات وقاذفات القذائف المحمولة المضادة للطائرات والهاونات والتي يقل عيارها عن(100) ملمتر.(الاتحاد الافريقي،25:2019)

اما الاسلحة الصغيرة : فهي (تلك الاسلحة التي تكون مصممة للاستعمال الشخصي اي يمكن استعمالها من قبل شخص بمفرده) مثل المسدسات الدوارة والمسدسات ذاتية التلقيم ، والبنادق الضغيرة ، والمسدسات الرشاشة ، والبنادق الهجومية ، والمدافع الرشاشة الخفيفة . (محمد حسن ،3:2010).

ث. أسباب الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية :

هنالك اسباب يقوم بها الاشخاص بالاتجار غير المشروع بالاسلحة النارية : (معهد السلام الدولي،31:2010)

- توفر العوامل الديمغرافية والاعراف الاجتماعية .
- صعوبة المراقبة الفعالة للاسلحة الصغيرة والخفيفة ، بالنظر للعدد الكبير لمنتجيها ومالكيها .
- بضائع تتسم بطول مدة الصلاحية ومعمرة انخفاض تكلفة حيازتها وسهولة اخفائها ونقلها .
- غياب الامن ، وعدم الاستقرار السياسي والانقلابات. (محمد حسن ، 20:2010)

ج. الاتجار بالبشر (Human trafficking) :

لجريمة الاتجار بالبشر ذات خاصية معقدة ومركبة (النشاط الاجرامي مكون من اكثر من فعل) ، و يقصد به :" تجنيد ، او نقل ، او ترحيل ، او ايواء ، او استقبال اشخاص بواسطة التهديد بالقوة ،او استعمالها ،او غير ذلك من اشكال الاكراه ، او الاختطاف ،او الاغتيال ، او الخداع ، او أساءة استعمال السلطة ، او استغلال حالة الضعف ، او مزايا للحصول على موافقة شخص له سلطة على شخص اخر لاغراض الاستغلال ويشمل الاستغلال كحد ادنى استغلال دعارة الغير ، او اشكالا اخرى للاستغلال الجنسي والعمل ، اوالخدمات القسرية ، او نزع الاعضاء". وفقا لبروتوكول الاتجار بالبشر ضمن اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة والذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة بتأريخ (2000/12/12) م ، ودخل حيز التنفيذ في (2003) م . ويتوجب ان تكون الجريمة ذات طابع دولي وتقوم بها جماعة اجرامية منظمة . ويكون الانسان سلعة ممتهنة وينتج عنها ارباح طائلة غيرمشروعة وتعد ثالث اكبر تجارة بعد تجارة المخدرات والاسلحة في العصر الحديث. (ابراهيم محمد ،68:2014)

و يفترض توفر العناصر التالية في جريمة الاتجار بالبشر:- السلعة (البشر) - الوسيط (المنظمات الاجرامية) - السوق (انتقال الضحايا من موطنهم الى بلد اخر). (سوزي عدلي ،15:2008)

- **أنواع الاتجار بالبشر**

هذه الجريمة تمتد الى كل الجنس البشري (اناث وذكور) ، و جميع الفئات العمرية وتشمل : (سوزي عدلي ، 21،2008)

أ. **الاستغلال الجنسي :** - الاتجار بالنساء موجه أساسا للدعارة - والاتجار بالأطفال(ما دون سن الثامنة عشر) القيام بالاعمال الاباحية مقابل الحصول على المال .

ب. **السخرة والعمل القسري :** كل عمل او خدمة تؤخذ عنوة من أي شخص تحت التهديد بأية عقوبة والذي لم يختاره بمحض ارادته.(منظمة العمل الدولية ،10:2018)

ج. **الاتجار بالاعضاء البشرية :** وهي عملية البيع والشراء للاعضاء البشرية ومن دون رضاهم.

- **أسباب الاتجار بالبشر**

هنالك عدة اسباب لجريمة الاتجار بالبشر : (حامد سيد ،24:2010)

- - الكوارث الطبيعية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة (ضحايا الاتجار).
- - تحقيق الثراء السريع (للمنظمات الاجرامية الدولية).
- - ضعف المعايير الأخلاقية والإنسانية والوعي (ومن اجل الأرباح تباح كل شي).
- - الانفتاح الاقتصادي والتجاري ومظاهر العولمة.

د. غسيل الاموال : (Money laundering):

جريمة غسيل الاموال جريمة تابعة تفترض ابتداء سبق ارتكاب جريمة اولية ينتج عنها اموال غير مشروعة ثم تأتي في مرحلة تالية عمليات غسيل الاموال وتمر بهذه المراحل: المرحلة الاولى : مرحلة التوظيف .المرحلة الثانية : التكديس .المرحلة الثالثة : الاندماج. (مختار شبيلي، 30:2004)

يقصد بغسيل الاموال (بأنها مجموعة من العمليات المالية المتداخلة وذلك لاخفاء المصدر غير المشروع للاموال القذرة واظهارها في صورة اموال متحصلة من مصدر مشروع او الاسهام في توظيف او اخفاء او تحويل العائد المباشر او غير المباشر لجناية او جنحة ، (مقدرة منيرة،62:2015)

وتوجد ثلاثة عناصر لجريمة غسل الأموال - الغاسل : (المنظمات الاجرامية) ، الغسول : (المؤسسات او البنوك..) ، المغسول : (الاموال المغسولة).(مقدرة نبيلة ،136:2015)

- **أنواع جرائم غسيل الاوال:**

تمارس جريمة غسيل الاموال في العديد من المجالات منها: (دليلة مباركي ،30:2008)

- غسيل الأموال عبر المؤسسات المالية والمصرفية : استخدام الجهاز المصرفي لتحويل أموالهم وايداعها فيه بهدف إعادة استثمارها في مشروعات شرعية وتتم من خلال البنوك .
- غسيل الأموال في المجال غير المصرفي (تهريب الأموال الى خارج البلاد - الشركات الوهمية - عمليات البيع والشراء النقدي - النزاعات القضائية الوهمية . (محمد حسن ،145:2010)
- المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تساهم او تشارك عمليات تبادل النقود (مكاتب التحويل) مثل (شركات الصرافة والسمسرة) ويستعين المبيضون بهذا الطريقة لما يعتريه من ثغرات .
- الاسواق المالية : ويمكن من خلالها شراء الاسهم والسندات وغيرها من الاوراق المالية .
- المصارف الالكترونية الشبكات الالكترونية ونقود الكترونية . (نبيل محمد ،116:2009)
- استخدام انظمة تحويل الالكترونية : نظام الفيد واير(Fed wire)- نظام شيبس (chips) – نظام سويفت (Swift) .(زياد عبد الكريم ، وعبد القادر،12:2016)

- **اسباب جريمة غسيل الاموال**

لعل من اهم اسباب جريمة غسيل الاموال : (دليلة مباركي ،38:2008)

- - الفساد السياسي والاداري والمالي والفساد الاجتماعي وضعف المعايير الاخلاقية والانسانية .
- - صعوبة تنفيذ القوانين الموجودة وعدم توفر انظمة معلوماتية ووسائل متطورة للمراقبة.
- - تطور وسائل الاتصالات والتكنولوجيا، والتحرير المالي واحتراف مبيضي الاموال.
- - التنافس بين البنوك والمؤسسات المصرفية ، والسرية المصرفية .

3. المبحث الثاني: مفهوم واهمية النمو الاقتصادي(Economic Growth)

النمو الاقتصادي يمثل الجزء الاكبر في الدراسات الاقتصادية نظرا لاهتمامه بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب ، بداية تداخل مصطلح النمو الاقتصادي ومصطلح التنمية الاقتصادية وكانا يعتبران مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انقسم العالم الى دول صناعية متقدمة ودول متخلفة ، وبينها فروقات شاسعة . فأدى ذلك الى ظهور دراسات ونظريات خاصة بالنمو الاقتصادي واخرى خاصة بالتنمية الاقتصادية .(مالكولم ومايكل ،31:2009)

والنمو الاقتصادي : هوالزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين . وبأستخدام عناصر الانتاج الرئيسية (الارض ، العمل ، رأس المال ، والتنظيم). (مذكور محمد ،24:2020)

ويتوجب توفر الشروط التالية لتحقيق النمو الاقتصادي : (جاسم سلطان ،66:2010).

- الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product) (GDP)
- زيادة (متوسط دخل الفرد) : = الدخل الكلي / عدد السكان (كبداني سيدي، 17:2013)
- معدل النمو الاقتصادي يكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اعلى من النمو السكاني .
- حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في الدخل النقدي. (الوليد قسوم ،36:2018)
- ان تكون الزيادة مستمرة ومستقرة ولفترة طويلة من الزمن .

1.3 انواع النمو الاقتصادي : .(رحمن حسن ومروان شاكر،190:2020)

أ. النمو الطبيعي : ويحدث بشكل تلقائي بأسلوب الحرية الاقتصادية ، وقد اتبعته منذ الثورة الصناعية.

ب. النمو العابر او غير المستقر : ليست له صفة الاستمرارية

ج. النمو المخطط : ويحدث بتدخل الدولة من خلال عملية تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته.

2.3 أنماط النمو الاقتصادي: (رحمن حسن ومروان شاكر،190:2020)

أ. النمو السالب : يحدث النمو ولكن بمعدلات متناقصة أي يتناقص عبر الزمن .

ب. النمو الثابت : يكون النمو بمعدل ثابت أي منتظم عبر الزمن .

ج. النمو المتزايد : يحدث النمو وبمعدلات متزايدة أي يتزايد عبر الزمن .

3.3 مقاييس النمو الاقتصادي

تعتبر بسيطة وغير مركبة وهي : (محي الدين حمداني ،9:2009)

أ. معدلات النمو النقدية : وفقا للتقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ومنها:

- معدلات النمو بالاسعار الجارية : ويستخدم لدراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة .
- معدلات النمو بالاسعار الثابتة : لاستبعاد اثر التضخم على عملية النمو المحلية للمدى الطويل.
- معدلات النمو بالاسعار الدولية : عند اجراء دراسات الاقتصادية المقارنة .

ب. 2 - المعدلات العينية للنمو : والتي تعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية .

ج. 3 - مقارنة القوة الشرائية : تستخدم المنظمات والهيئات الدولية .

4.3 محددات النمو الاقتصادي (Economic growth determinants):

- رأس المال البشري (Human Capital) : وهي المعرفة والمهارات والكفاءات والسمات التي تجسد في الافراد ، والذي يسهل خلق الرفاهية للفرد والمجتمع . (المصطفى بنتور،5:2020)
- تراكم رأس المال (Capital Accumulation) : اي تعبئة المدخرات الوطنية من اجل زيادة الطاقات الإنتاجية للبلد من خلال تكثيف الاستثمارات في مشروعات البنى التحتية والتي تساهم في اعداد الاقتصاد الوطني لاقامة المشروعات الإنتاجية التصديرية للبلد. (مذكور محمد،27:2020)
- الموارد الطبيعية (Natural Resources): وهي العناصر الاصلية والتي تمثل ثروات الارض الطبيعية مثل الغابات ، والمعادن والثروات الحيوانية والنباتية والمياه .
- الموقع الجغرافي (Geography): فالبلدان التي تقع في المناطق الاستوائية تكون بطيئة في عملية النمو الاقتصادي مقارنة مع الدول التي تقع في المناطق التي تتميز بالمناخ المعتدل . (اكرم محمد،21:2009)
- السياسات الحكومية (Government policy) :فالحكومات تلعب دورا حاسما في عملية النمو الاقتصادي من خلال وضع سياسات تنظم البيئة الاقتصادية .
- التقدم التكنولوجي (Technical Progress) : الابتكارات والتقنيات الحديثة ، وتطبيقها العملية الانتاجية بقصد تحسين المخرجات من خلال ثبات العوامل الاخرى(مذكور محمد،28:2020)

- الاستقرار السياسي (Political stability): في البلد يعتبر من اهم العوامل الاستقرار الاقتصادي والتي تشجع في استقطاب المستثمرين ، والعكس صحيح (علواني زرق وسيد احمد ،59:2016)

5.3 خصائص النمو الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة : (كبداني،30:2013)

- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج (معدلات النمو اعلى من معدلات النمو السكاني) .
- المعدلات المرتفعة للانتاجية الكلية لعناصرالإنتاج .
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي .
- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي.
- الهيمنة الدولية : سيطرة المجتمعات المتقدمة على الموارد الاقتصادية في العالم .
- النمو الاقتصادي العالمي المحدود اذ حقق ربع سكان العالم ما يعادل (80%) من الناتج العالمي .

6.3 خصائص النمو الاقتصادي في البلدان النامية : (تودارو ،100:2006)

- - انخفاض مستويات المعيشة : سوء توزيع الدخل وظهور الفقر، وتدهور الصحة وزيادة الامية.
- - انخفاض المستويات الإنتاجية وقلة الادخار والاستثمار وتكوين رأس المال البشري .
- - المعدلات المرتفعة للنمو السكاني : ان دول العالم الثالث تتسم بأرتفاع في النمو السكاني.
- - ارتفاع معدلات البطالة والتوظيف غير الكامل : أي زيادة البطالة ونقص توفير فرص العمل .
- - الاعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية .
- - سيادة حالة المنافسة غير الكاملة وعدم كمال المعلومات
- – الهيمنة والتبعية والحساسية للعلاقات الدولية والتي لا تخدم مصالح الدول الفقيرة .

7.3 الاثار الايجابية للنمو الاقتصادي : (مذكور محمد،28:2020)

- الاسراع والتوسع في الناتج المحلي الإجمالي .
- رفع المستوى المعيشي للافراد : زيادة متوسط نصيب دخل الفرد
- إعادة تشكيل المجتمع (التحضر): من خلال توزيع الدخل، المساهمة في تحضر المجتمع.
- النمو يخلق الوظائف : يولد النمو الاقتصادي فرص العمل وبالتالي زيادة الطلب على العمل .
- النمو يقود عملية التنمية : فالنمو الاقتصادي القوي والمستدام يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية .

8.3 الاثار السلبية للنمو الاقتصادي : (محي الدين ،8:2009)

- القضاء على فرص العمل ، وذلك لاستخدام التكنولوجيا المكثفة لرأس المال في عملية التنمية.
- سوء توزيع العوائد والدخل ، يتحيز للاقوياء بدل من تخفيف حدة الفقر .
- الدكتاتورية وكتم اصوات الناس بدل من سماعها .
- حدوث ركود اقتصادي ، واحداث الضرر في المستقبل وان لايكون مستديما .
- ارتفاع معدل النمو السكاني في مراحل النمو الأولى، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر لاحقاً.

9.3 الدراسات السابقة

أ. (قارة ملاك) في اطروحتها (اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – مع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك ، تونس ، والسنغال) ، المقدمة الى جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة (2010) ،تمحور اشكالية البحث حول الاثار الايجابية والسلبية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي ، واثاره في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية كحالة الجزائر ومن واسباب انتشاره ، وهل من الممكن ان يكون بمثابة استجابة لاحتياجات العمل في الجزائر ، والاجراءات المتخذة من قبل السلطات ، وفي حال ان قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الافراد (زيادة البطالة والفقر) ، اضافة الى الظواهر السلبية من فساد وغش ضريبي وغيرها ، مع قلة الاستثمارات ، مع الاشارة الى نظرة المنظمات العالمية للاقتصاد غير الرسمي ، و دراسة تجارب بعض البلدان المختارة في الدراسة (السنغال ، تونس ، المكسيك) ، والمقارنة فيما بينهم لدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واهم السياسات الاقتصادية التي انتهجتها

الجزائر ، ومن ثم دراسة حجم هذه الظاهرة ، واهم الظواهر المحيطة بها ن مع الاشارة الى اهم الاثار الناجمة عنها دراسة كيفية تعامل الجزائر مع الاقتصاد غير الرسمي والسياسات التي اتبعتها وخاصة في قطاع التشغيل .

وتوصلت الدراسة الا انه وبالرغم من السياسات والجهود التي بذلتها الجزائر للتقليل من البطالة الا انه لم تعطي نتائج ايجابية وخاصة بالنسبة الى الاقتصاد غير الرسمي والفقر . ولذا يتوجب عليها محاكاة الدول التي نجحت في تجربتها للقضاء على الاقتصاد غير الرسمي .

فالاختلاف في هذه الدراسة ان الاقتصاد غير الرسمي تمحور بصورة عامة (الشرعي وغير الشرعي) مع الاشارة الى مجموعة معينة من الجرائم الاقتصادية ومنها جريمة غسيل الاموال .

واستفادتي بصورة عامة هي حول المفاهيم والتعاريف بصورة عامة ولكل الفقرات المشتركة في البحثيين اضافة الى اقسام الاقتصاد غير الرسمي وكما بينا تطرقه الى جريمة غسيل الاموال والتي زادت اهتمامي بهذه الدراسة .

ب. دراسة بعنوان :(The Effect of Crime on Economic Growth in Oregon) من اعداد (Monica Yu) مقدمة الى جامعة (اورغون) قسم الاقتصاد ، سنة (2017) لنيل درجة الشرف في الاقتصاد ، ففي هذه الدراسة تم التركيز على تأثير انوع الجرائم المختلفة على النمو الاقتصادي في (اورغون) للفترة (1976-2015) بالقيم الاسمية ، وللفترة (1987-2015) بالقيم الحقيقية ، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية ، والوصول الى النتائج التالية :

انه لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية للجريمة على النمو الاقتصادي في ولاية اوريغون بين عامي (1974-2015) وفشل فرضية بأن الجريمة الكلية لها اثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل عند التحكم بمعدل البطالة ومستوى الدخل ، اي ان الجريمة لا تضر الاقتصاد ، اضافة الى فشل فرضية ان تأثير انواع مختلفة من الجرائم على النمو الاقتصادي من ناحية الاحصائية هوسلبي ، ولكن بشكل عام فأن سرقة السيارات ومن ثم جرائم الممتلكات والاعتداء له تأثير ولكنه قليل جدا .

والاختلاف يكمن في تأثير انواع الجرائم المختلفة المحلية على النمو الاقتصادي ل (ولاية اورغون) من خلال معيار معدل البطالة ومستوى الدخل وبيان اثرها وفق فرضيتين ولاثنين من الفترات الزمنية.

من ناحية الاستفادة من دراسة (Monica Yu) فأنه من المواضيع المهمة نظرا للنتيجة التي توصل اليها وهو عدم تأثير الجرائم على النمو الاقتصادي ، وهو عكس الفرضية المعمول بها .

ج. دراسة بعنوان :(The Relationship between Crime and Economic Growth in Malaysia

Re- Examine Using Bound Test Approach :) من اعداد (Dullah Mulok – Mori Kogid Jaratin Lily – Rozilee Asid) ، في مجلة (Malaysian) مجلد (3) العدد (1) لسنة (2016)، تهتم هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين الجريمة بصورة عامة دون تحديد للجرائم والنمو الاقتصادي في ماليزيا للفترات (1980-2013) ، وبيان العلاقة بينهما في المدى القصير والمدى الطويل ، من خلال اعادة تحليل العلاقة بينهما في ماليزيا يظهر التكامل المشترك بينهما اذ تم الوصول الى النتائج التالية :

وجود أثر للنمو الاقتصادي على اتجاه الجريمة في المدى الطويل وهي علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية ، واما في المدى القصير فأن هذه العلاقة تكون ثنائية الاتجاه . وهنا يظهر على ان الاقتصاديات الجيدة تميل الى خلق المزيد من الجرائم لان النمو ليس معناه توفير فرص العمل او زيادة معدلات الاجور وتوفير البنى التحتية ، اي لا تشترط في وجودها الى تقليل الجرائم، فالاختلاف في هذه الدراسة بداية انه اعتمد على كافة انواع الجرائم وبصورة عامة في ماليزيا واعتمادا على نظرية عدم شرطية النمو الاقتصادي في تقليل الجرائم نظرا لنوع النمو الاقتصادي.

اما من حيث اهميته وفائدته فيعتبر من البحوث الجيدة وخاصة بالنسبة الى البلدان الانتقالية اي تحولت من بلدان فقيرة الى بلدان متطورة وهي من اشكال الاقتصاد الخاصة والمتميزة .

د. دراسة باللغة الاسبانية بعنوان : (Criminlity y Crecimiento Economic Regional En Mexico) ، من اعداد (Salvador Gonzale Andrad)، في مجلة الحدود الشمالية،مجلد (26)، العدد(51)، السنة(2014) ، ونظرا لمعدلات الجريمة المرتفعة والتي تضر بمناخ الاستثمار الخاص وتحول الموارد النادرة الى تعزيز انظمة الشرطة بدلا من تعزيز الانشطة الاقتصادية ، وعليه يتم في هذه الدراسة تحليل العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والمتمثلة من خلال قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي

الاجمالي الحقيقي وبين مستويات الجريمة والجريمة في (31)ولاية والمقاطعات الفيدرالية للمكسيك وبالاعتماد على البيانات السنوية من(2003-2010) ، ويعتمد في هذا التحليل على نموذج الاقتصاد قياسي ، وتم التوصل الى استنتاج ان هنالك علاقة سلبية صغيرة جدا بين النمو الاقتصادي لكيان معين ومعدلات الجريمة .

في هذه الدراسة تم استخدام كافة الجرائم المحلية والدولية ، وبيان اثرها على النمو الاقتصادي في المكسيك ، والاختلاف انها الاخذ بكافة الجرائم واعتماد التحليل لبيان الاثر .

تعتبر من البحوث الجيدة في هذا المجال والقريبة من دراستي نظرا لدراسة حال المكسيك ، ونظرا ان المكسيك من الدول التي يرتفع فيها معدل الجريمة ، بالرغم من معدلات النمو .

ه. دراسة عن :(Economics of Crime – Foundation and Trends in Microeconomics) من اعداد (Erling Eide – Paul H. Rubin – and Joanna M. Shepherd) ، في مجلة (now – the essence of knowledge) المجلد (3) العدد (3) سنة (2006) ، في هذه الدراسة يتم التركيزعلى بيان اثر النشاط الاجرامي على المجتمع ، ومراجعة اقتصاد السلوك الاجرامي اي تكلفته الاجتماعية ، كما يحلل المؤلفون نظرية التطبيق العام ، والتحليل الاقتصادي للسلوك الاجرامي والقانون الجنائي بشكل اكاديمي ، ومدى النجاح الاكاديمي منه وممارسته الفعلية على اثار الردع من قبل المجرمين والغرض من تغيير نظام الدالة الجنائية . واستنتج منها :

و. ان التحليل الاقتصادي للسلوك الاجرامي والقانون الاجرامي يعتبر من المشاريع الناجحة اكاديميا ، والتي حققت هدف البحث ، واهمية التعلم من الممارسة الفعلية بين طلاب الجريمة ، ولم يخدم السجن والوسائل الردعية المجرمين سوى الانتقام ، يجب اعادة التفكير في نظام العدالة الجنائي وبيان الغرض من هذا النظام ، ونظرا للموارد التي كانت تنفق ، يتوجب البحث في العلوم الاجتماعية وذلك لتحسين اداء المجتمع والتقليل من الجريمة .

ز. فالاختلاف في هذه الدراسة هو بيان الجرائم وتحليل اثر العقوبات والوسائل الردعية في تقليل الجرائم ، اضافة الى بيان التكلفة الاقتصادية لهذه الجرائم ، وبيان اثرها على المجتمع ، واعادة النظر في القوانين الرادعة ، والبحث عن كيفية تحسين المجتمع .

ح. الاستفادة منه من خلال كيفية التطرق الى انواع الجرائم وبيان العقوبات الردعية ومدى تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية .

4. المبحث الثالث : اثر بعض الجرائم الاقتصادية في النمو الاقتصادي:

1.4 دراسة حالة المكسيك Mexico

تأسست جمهورية المكسيك عام (1857) م وهي جمهورية دستورية فيدرالية ، في امريكا الشمالية ، وتضم (32) ولاية ، ويقدر عدد سكانها (112) مليون نسمة وتبلغ مساحة المكسيك (1.964.375) كم مربع، وتشترك الحدود مع الولايات المتحدة الامريكية في الشمال ، والى الجنوب الشرقي مع غواتيمالا وبليز والبحر الكاريبي . ومن الجنوب والغرب المحيط الهادي ، وعاصمتها مكسيكو سيتي.

المكسيك واحدة من الاقتصاديات الكبرى في العالم ، وتتمتع بأقتصاد سوق حر ، واكبر شريك تجاري لها هو الولايات المتحدة الامريكية ، بلغت صادراتها مع الولايات المتحدة الامريكية (84.8%) وواردتها بلغت(50.9%) ، ويمثل قطاع الخدمات اكبر مكون من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (70.5%) ، يليه القطاع الصناعي (25.7%) ، والزراعة (3.9%) . كما وتمثل ثالث اكبر منتج للنفط في العالم ، بمعدل (3.8)مليون برميل يوميا ، على الرغم من الانخفاض في الاحتياط في عام (2017). (FATF، 15:2017)

اذ تعتبر المكسيك الدولة الرئيسية في انتاج المخدرات والاتجار بها ، وعليه فهي عرضة لعمليات غسيل الاموال المرتبط بأنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها واستهلاكها.

كما ان ارقام جريمة الاتجار بالبشر لدى (UNDOC) ،لا يتوافق مع حجم الجرائم التي تحدث في المكسيك . اتخذت الحكومة المكسيكية تدابير غير مسبوقة لدعم القانون ووافقت السلطات ، ونفذت استراتيجية متكاملة لمكافحة الجريمة المنظمة ، ويظهر ذلك من خلال التحسن في الرصد والابلاغ عن جريمة غسيل الاموال في (2013) م وقد ازدادت بمعدلات كبيرة عن (2012) م . (FATF،20:2012) .

ان الأبحاث حول موضوع اثرالجرائم الاقتصادية على النمو الاقتصادي في المكسيك نادرة وقليلة ، ومن الصعب التأكيد على أن انعدام الأمن يؤثر على الحياة الاقتصادية للأفراد ، ولكن ليس من الواضح بنفس القدر أنه يؤثر على الاقتصاد ككل ، ولكن قد يؤثر على عدد من القطاعات الاقتصادية والقطاع الاكثر تضررا هو القطاع الحكومي .

ففي نهاية عام (1994) كانت المكسيك تغرق في أزمة اقتصادية حادة . لدرجة أن البلاد اضطرت إلى طلب المساعدة من المنظمات الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ولأول مرة في تاريخ المكسيك في عام (2000) ، بدا الاقتصاد وكأنه يستعيد قوته ، (فيليكس ورامون،10:2015)

اذ تعد الجريمة المنظمة والفساد من بين أكثر المشاكل التي تواجهها المكسيك ، ولكن العدد الفعلي لهذه الجرائم غير مكشوف ، ويمثل الفساد نسبة عالية وفقا لمنظمة الشفافية الدولية ، وعليه تركز اهتمامها على مكافحة الفساد على جميع المستويات المرتبطة بالمنظمات الاجرامية للاتجار بالمخدرات ، والتدابير المتخذة لمكافحتها مدرجة في خطة التنمية الوطنية للحكومة والتي تهدف الى تعزيز الاطار المؤسسي والثقافة الوطنية لسيادة القانون وفقا لمبدأ سيادة القانون والامن ، اضافة الى مشاركتها في الاتفاقيات الدولية للحد من الجرائم الدولية .. (20:2012،FATF)

1.1.4 النموذج القياسي

- صياغة النموذج

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + U \dots \quad (1)$$

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي – معدل النمو السكاني

Y =المتغير التابع والمتمثل بمعدل النمو الاقتصادي .

B_0 = الحد الثابت . B_1= الميل الحدي لجريمة المخدرات. B_2 = الميل الحدي لجريمة الاتجار بالبشر . B_3 = الميل الحدي لجريمة غسيل الاموال

X_1 = المتغير المستقل (معدل نمو الاتجار بالمخدرات).

X_2 = المتغير مستقل (معدل نمو الاتجار بالبشر) .

X_3 = المتغير المستقل (معدل النمو غسيل الاموال)

U= المتغير العشوائي ويشمل اثر المتغيرات الاخرى غير المعروفة.

- مرحلة جمع البيانات :

أ. بيانات معدل النمو الاقتصادي للمكسيك من(بيانات البنك الدولي (World Bank)(W.B.) .

ب. الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر: بالاعتماد على بيانات (مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)(United Nation Office on Drugs (UNODC) and Crime).

ج. غسيل الاموال : الاعتماد على التقارير السنوية ل (FATF) والاستخبارات المالية في المكسيك.

جدول (1) معدل النمو الاقتصادي – معدل نمو الجرائم الاقتصادية /المكسيك(2000-2020)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي%	معدل نمو غسيل الاموال%	معدل نموجريمة الاتجار بالبشر%	معدل نمو جريمة المخدرات%
2000	1.689908707	18.78750222	0.998087	-8.022266587
2001	5.521087814	21.21150073	-1.900826446	-9.960407869
2002	0.612232899	75.9790414	-2.611625948	-9.42669848
2003	-6.912566011	-19.80471238	33.39100346	31.35870926
2004	5.863687285	119.3344803	42.67185473	0.581770042
2005	10.74874381	107.8310646	96.90909091	-19.11406447
2006	9.691391939	34.67082607	47.25300092	7.123642605
2007	55.05608371	7.042828075	13.37200188	15.68405728
2008	-28.81570851	-2.019675532	28.1664823	51.7498079
2009	-20.40184989	-8.13424488	8.393569964	27.04932371
2010	16.07892442	-21.88572176	1.771673136	9.891775749
2011	10.19403572	-10.03677978	8.80195599	-21.68481385
2012	0.380523149	92.55787007	8.961797753	6.014453244
2013	5.254250054	-99.73862124	6.624319419	1.341902668
2014	1.45058872	32216.62406	2.181818182	25.22174732
2015	-12.15703562	-5.216563495	3.937305974	29.49403374
2016	-9.178980186	495.1530745	67.65498652	-15.87426634
2017	46.17420362	-32.65946917	85.32197793	-40.92381552
2018	-24.21196348	39.43979157	23.1957796	5.895592535
2019	2.546216233	-46.35186102	19.24328645	27.85943135
2020	-1.412903746	-86.39975572	17.73549973	8.990436677

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات من (UIF،FATF، UNODC، W.B)

- مرحلة الاختبار

ويتم الاعتماد في هذه المرحلة على بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة وبيان استقراريتها من خلال اختبار جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة وهي:

أ. **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :** وبأستخدام اختبار (ديكي فولر) (Dickey- Fuller) ، واظهرت النتائج ان جميع المتغيرات بينت استقراريتها عند المستوى ، وهي اولى اختبارات ديكي فولر،وعليه نرفض الفرضية العدمية (Ho) والتي تنص على عدم استقرارية السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة (H1) والتي تبين على ان السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة عند المستوى .

جدول (2) – اختبار استقرارية المتغير (X1) عند المستوى

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.288569	0.0039
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1)
Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 00:34
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1(-1)	-1.138324	0.265432	-4.288569	0.0006
D(X1(-1))	0.493206	0.219323	2.248770	0.0390
C	7.369291	4.849986	1.519446	0.1482
R-squared	0.538293	Mean dependent var		0.997413
Adjusted R-squared	0.480579	S.D. dependent var		27.92633
S.E. of regression	20.12675	Akaike info criterion		8.985915
Sum squared resid	6481.375	Schwarz criterion		9.135037
Log likelihood	-82.36620	Hannan-Quinn criter.		9.011153
F-statistic	9.326993	Durbin-Watson stat		2.281008
Prob(F-statistic)	0.002065			

المصدر: من اعداد الباحث بأستخدام برنامج (EViews10)

جدول (3)- اختبار استقرارية المتغير (X2) عند المستوى

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.609074	0.1077
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X2)
Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 00:33
Sample (adjusted): 2001 2020

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2(-1)	-0.532203	0.203982	-2.609074	0.0178
C	13.99127	7.714250	1.813692	0.0864
R-squared	0.274406	Mean dependent var		0.836871
Adjusted R-squared	0.234095	S.D. dependent var		29.83605
S.E. of regression	26.11131	Akaike info criterion		9.457253
Sum squared resid	12272.41	Schwarz criterion		9.556827
Log likelihood	-92.57253	Hannan-Quinn criter.		9.476691
F-statistic	6.807269	Durbin-Watson stat		1.719429
Prob(F-statistic)	0.017757			

المصدر: من اعداد الباحث بأستخدام برنامج (EViews10)

جدول (4) – اختبار استقرارية المتغير (X3) عند المستوى

Null Hypothesis: X3 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.498005	0.0023
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X3)
Method: Least Squares
Date: 08/01/21 Time: 01:31
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X3(-1)	-1.058561	0.235340	-4.498005	0.0003
C	1740.455	1695.604	1.026451	0.3183
R-squared	0.529191	Mean dependent var		-5.259363
Adjusted R-squared	0.503035	S.D. dependent var		10471.07
S.E. of regression	7381.661	Akaike info criterion		20.74602
Sum squared resid	9.81E+08	Schwarz criterion		20.84560
Log likelihood	-205.4602	Hannan-Quinn criter.		20.76546
F-statistic	20.23204	Durbin-Watson stat		2.004233
Prob(F-statistic)	0.000278			

المصدر: من اعداد الباحث بأستخدام برنامج (EViews10)

جدول (5) – اختبار استقرارية المتغير (Y) عند المستوى

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.701673	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 00:30
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	-1.288569	0.225998	-5.701673	0.0000
C	4.328033	4.506444	0.960410	0.3496
R-squared	0.643628	Mean dependent var		-0.155141
Adjusted R-squared	0.623830	S.D. dependent var		32.35515
S.E. of regression	19.84429	Akaike info criterion		8.908349
Sum squared resid	7088.323	Schwarz criterion		9.007922
Log likelihood	-87.08349	Hannan-Quinn criter.		8.927787
F-statistic	32.50908	Durbin-Watson stat		2.206649
Prob(F-statistic)	0.000021			

المصدر: من اعداد الباحث بأستخدام برنامج (EViews10)

وفقا لاختبار (ديكي فولر) وبأستخدام برنامج (EViews10) اظهرت نتائج في الجدول الاعلاه ان جميع متغيرات النموذج مستقرة عند المستوى ، واصبحت بيانات السلاسل الزمنية الغير المستقرة للمتغيرات مستقرة عند المستوى .

- ففى الجدول (2) يظهر المتغير (X1): مستقر عند المستوى حيث ان (Prob=0.0098) ، وعند مستوى معنوية (5%) يكون (t=-3.816708) المقدرة اكبر الجدولية (t=-3.02086)
- والجدول (3) يبين ان المتغير (X2) : مستقر عند المستوى حيث ان (Prob=0.0006) ، وعند مستوى معنوية (5%) حيث يكون (t= -5.131500) المقدرة اكبر من (t=-3.020686) الجدولية
- والجدول (4) للمتغير جريمة غسيل الاموال (X3) : فهو مستقر عند المستوى (Prob=0.0007) ، وعند مستوى معنوية (5%) وبالتالي تكون قيمة (t=-5.049796) المقدرة اكبر من (t=-3.020686) الجدولية .
- اما الجدول (5)فهو للمتغيرالمعتمد (Y) : وهو مستقر عند المستوى حيث (Prob=0.0011) ، وعند مستوى معنوية (5%) يكون (t=-4.845955) المقدرة اكبر من (t=-3.020686) الجدولية.

2.4 مرحلة تقدير الانموذج : (Estimation of A just Identified Equation)

بداية نتحقق من مرحلة استقرار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغير المستقل وتحويلها الى سلاسل زمنية مستقرة ، وعند استقرارها عند (المستوى) ، يأتي

مرحلة التقدير ، ويمكن تقدير العلاقة بين المتغير المعتمد النمو الاقتصادي (Y)، والمتغيرات المستقلة (الاتجار غير المشروع بالمخدرات X1، والاتجار بالبشر X2 ، وجريمة غسيل الاموال X3) ، اي بيان معنوية النموذج او مدى تأثر النمو الاقتصادي بالجرائم الاقتصادية ، وبعد ان يتم تحويل بيانات متغيرات الدراسة الى صيغة اللوغاريتم الطبيعي ، وتم تقدير قيمة المعلمات عند مستوى معنوية (5%) ولان اغلبية الدراسات الاقتصادية تعتمد على المستوى المعنوي ، وبأستخدام برنامج (EViews 10) تم الوصول الى النتائج التالية :

جدول (6)- تقدير الانموذج

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 08/01/21 Time: 01:48
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.443424	0.210321	-2.108318	0.0501
X2	0.021435	0.159399	0.134475	0.8946
X3	0.000223	0.000604	0.368881	0.7168
C	4.958173	6.162232	0.804607	0.4322
R-squared	0.246191	Mean dependent var		3.246232
Adjusted R-squared	0.113166	S.D. dependent var		19.66329
S.E. of regression	18.51729	Akaike info criterion		8.844930
Sum squared resid	5829.128	Schwarz criterion		9.043886
Log likelihood	-88.87176	Hannan-Quinn criter.		8.888108
F-statistic	1.850714	Durbin-Watson stat		2.542539
Prob(F-statistic)	0.176310			

المصدر: من اعداد الباحث بأستخدام برنامج (EViews10)

وبأستخدام طريقة المربعات الصغرى (ILS) (Method of Indirect Least Squares) ولبيان تأثير المتغيرات المستقلة الثلاث على المتغير المعتمد ، وتوصلت النتائج ان جميع المتغيرات غير معنوية ، اي عدم تأثر (النمو الاقتصادي) في المكسيك بالجرائم الاقتصادية (تجارة المخدرات ، تجارة البشر ، غسيل الاموال .

1.2.4 تقييم الانموذج احصائيا

يتم بيان اثر التغير في المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد من الجدول (6) خلال اختبارمعامل التحديد (R^2) فقيمة معامل التحديد الانموذج ،فهنا قيمة (R^2) هي (24%) اي هي حجم التغيير في المتغير المعتمد النمو الاقتصادي الناتج عن التغيير في المتغيرات المستقلة ، وان نسبة (76%) تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج والمتمثلة بالمتغير العشوائي (U) ، وقيمة معامل التحديد (المعدل) ($\bar{R}^2$) تقدر ب (11%) والذي يفضله الاحصائيين لتقدير نموذج الانحدار المتعدد ، وذلك لانه قد يكون معامل التحديد احيانا غير صحيح ومتحيز علويا ، ويزداد ، بزيادة المتغيرات المستقلة.

اما اختبار (T) ومن خلال برنامج (EViews 10) يظهر ان قيمة (T)المحسوبة للمتغير (X1) هي (2.108318-) اي ليس له تأثير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وذلك من خلال القيمة الاحتمالية التي بلغت (prob=0.0501)، وبالنسبة للمتغير (X2)الاتجار بالبشر فتبلغ قيمة(T)المحسوبة (0.134475) فهو الاخر ليس له اثر معنوي ، عند مستوى معنوية (5%) ، وانه معنوي عند مستوى (10%) وذلك من خلال القيمة الاحتمالية التي بلغت (prob=0.8946). والمتغير (X3) والمتمثل بجريمة غسيل الاموال فأنه قيمة (T) المحسوبة (0.368881) وهو غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وذلك من خلال القيمة الاحتمالية التي بلغت (prob= 0.7168).

اما اختبار (F-statistic)التي تبين معنوية النموذج ككل فقد بلغت قيمتها المحسوبة (1.850714) وهي ذات قيمة أحتمالية مساوية (0.176310)=(F-statistic) prob ، وبالتلي تدل على عدم معنوية النموذج ككل وقبول الفرضية العدمية والتي تنص على عدم جوهرية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع النمو الاقتصادي ورفض الفرضية البديلة.

2.2.4 تقييم الانموذج اقتصاديا

اما نتائج تقدير التحليل الاقتصادي تظهر في الجدول (6) ان أشارة الحد الثابت (B_0) موجبة ، والمطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية ، ففي حال غياب المتغيرات المستقلة فأن النمو الاقتصادي في المكسيك سيكون بحدود (4.95) مليون دولار امريكي ، ومعامل الاتجار غير المشروع بالمخدرات المستقل (B_1) فأن الاشارة سالبة ، وهذا يدل على ان العلاقة عكسية بين جريمة الاتجار بالمخدرات والنمو الاقتصادي ، وهو يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية نظرا لكمية الهدر في الموارد الاقتصادية ، وتقدر قيمة مرونة الاتجار بالمخدرات (0.44-) وهي قيمة سالبة وغير معنوية عند مستوى معنوية (5%) ، وهوانعدام لاثر جريمة المخدرات في النمو الاقتصادي ، اما معامل جريمة الاتجار بالبشرالمستقل (B_2) نلاحظ اشارته موجبة ، وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%) ، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل الاتجار بالبشر والمتغير المعتمد النمو الاقتصادي في المكسيك وهو عكس منطوق النظرية الاقتصادية ، وقد قدرت قيمة معامل الاتجار بالبشر (0.02) ، اما معامل جريمة غسيل الاموال (B_3) ، نل احظ ان اشارته موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير المعتمد النمو الاقتصادي ، وهو لا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية ،

ففي حال زيادة حجم جريمة غسيل الاموال ب (0.00) وهي ذات دلالة غير احصائية عند مستوى معنوية (5%) وعليه ليس له تأثير على النمو الاقتصادي نظرا لقيمته المعامل الصغيرة .

على الرغم من عدم تأثر النمو الاقتصادي بالجرائم الاقتصادية ، ولكن هذا لا يعني عدم تأثر النمو الاقتصادي بالجرائم الاقتصادية ، ويعود ذلك الى الاسباب التالية:

- ظاهرة الفساد الكبيرة في هذا البلد ، والرشوة والتهديد وتوغلها في كافة مناصب الدولة .
- دور الشركات المتعددة الجنسيات والوهمية ، قد لا تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- التأقلم مع الجريمة ، فالمجتمع يحاول القيام بنشاطاته الاقتصادية حتى بوجود الجرائم الاقتصادية.

5. الاستنتاجات

- غياب تعريف موحد للجرائم الاقتصادية ، لخصائصه العديدة وظهور وجهات نظر مختلفة .
- الجرائم الاقتصادية جرائم دولية حديثة ومتجددة ويصعب تحديدها ومراقبتها وبيان اثرها .
- الفساد الكبير في المكسيك هوسبيل الجرائم الاقتصادية في الدخول الى النشاط الاقتصادي الرسمي.
- النمو الاقتصادي يمثل ال(GDP) ولا يتم فيه احتساب الجرائم الاقتصادية لانه نشاط مخفي .
- صعوبة تنفيذ القوانين الموجودة ، اما لقلة الخبرة ، او لعدم دقتها ووضوحها كالجرائم العادية.
- عدم تأثر النمو الاقتصادي في المكسيك بالجرائم الاقتصادية وللفترة المحدودة.

6. المقترحات

وفقا للنتائج التي توصل اليها الباحث ضمن هذه الدراسة ، قد تم وضع المقترحات التالية ، والتي يمكن الاستفادة منها في مجال مكافحة الجريمة الاقتصادية واثارها على النمو الاقتصادي .

- معرفة انواع الجرائم الاقتصادية بكل اشكالها وتفاصيلها ووضع تعاريف شاملة ودقيقة لها.
- التعاون بين المكسيك والدول الاخرى ، ومساعدتها للحد من زيادة هذه الجرائم واثارها .
- توطيد العلاقة بين الانتربول والمؤسسات الدولية والمؤسسات المحلية في المكسيك.
- تشديد الرقابة على كافة المنافذ الحدودية ومحاربة الفساد بكل اشكاله .
- تقوية وتنشيط دور السلطات التنفيذية والعقابية ، وتوفير التكنولوجيا والمعدات المتطورة .
- وضع عقوبات وقوانين مشددة للعاملين وللكوادر والمشرفين المخالفين للنظم القانونية .

7. المصادر باللغة العربية

1.7 الوثائق الرسمية

أضافة الى استخدام مؤشرات البنك المركزي ومؤشرات مكتب الامم المتحدة للمخدرات والجريمة ، تم استخدام التقارير التالية :

1- أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، معهد السلام الدولي ،عدد90 ،2010

2- معاهدة تجارة الاسلحة ، بيتر وولكوت، الامم المتحدة ،2017.

3- مؤتمر الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الامم المتحدة ،فيينا (2012-2013-2015-2017-2018-2019-2020).

2.7 الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- اسعيد تباني ، (2017) ، اليات مكافحة الجرائم الاقتصادية في التشريع الجزائري ، ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

2- اكرم محمد اسود ، (2009) ، اثر الديمقراطية في النمو الاقتصادي في البلدان النامية مع اشارة الى اقليم كوردستان، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة صلاح الدين .

3- دليلة مباركي ، (2008) ، غسيل الأموال ، أطروحة ، ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم القانونية،. جامعة الحاج خضر .

4- شرمالي فتيحة ، (2018) ، الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ،ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة اكلي محند اولحاج – البويرة .

5- عادل عمراني ، (2014) ، اليات محاربة الجريمة الاقتصادية ، رسالة ماجستر، ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي.

6- علواني عمر و زرق سيد احمد ،(2016) ، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة جزائر (1990-2014) ، ماجستر، كلية العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان ، جزائر .

7- كبداني سيدي احمد ، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان ، جزائر (2013)

8- محي الدين حمداني ،(2009)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .

9- مختار شبيلي ، (2004) ، مكافحة الاجرام الاقتصادي والمالي الدولي(رسالة ماجستر)، كلية ، الحقوق جامعة سعد دحلب بالبليدة.

10- مذكور محمد ، (2020) ، اثر بعض متغيرات السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980- 2018) ،ماجستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة اكلي محند اولحاج – البويرة ،الجزائر.

11- مقدرة منيرة ، (2015) ، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، ماستير، جامعة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ، محمد خيضر بسكرة.

12- نجاة مسمش ، (2018) ، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1980-2014) دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة .

13- الوليد قسوم ميساوي ،(2018)، اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ (1993) ،اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد خيضر ، جزائر .

3.7 البحوث العلمية

14- د. إيهاب الروسان ، (2012)، خصائص الجريمة الاقتصادية ، العدد السابع ، فاتر السياسة والقانون .

15- أ.د. بلاسم جميل خلف : (ابعاد جريمة غسل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ، جامعة بغداد، الحدث الاقتصادي البحث الثاني)

16- خليل يوسف جندي و دزوار بيراميس عمر، (2019)، ازدواجية تطبيق القانون الخاص بجريمة المخدرات بين المركز والاقليم واثرها في موهمتها ، مجلة الدراسات المستدامة السنةالاولى / المجلد الأول العدد الرابع. (Khali.jundi@uod.ac)

17- أ.د.رحمن حسن علي و مروان شاكر عبيد ،(2020) ، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2017) مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد (35) ، جامعة واسط .

18- عبد القادر عودة : ورقة عمل الجرائم الاقتصادية والمالية تحديات تواجه التنمية المستدامة ، مؤتمر الأمم المتحدة)

19- عمر محمد بن يونس (2004) ، المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الانترنيت ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

20- مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل (2018)، المجلد الأول العدد الرابع ل الامم المتحدة .

21- محمد اسماعيل حكيمي (2013)، الاجرام الاقتصادي الدولي، ، مركز دراسات والبحاث العلمانية في العالم العربي - WWW.ssrcaw.org)

22- محمد حسن خمو ،(2019) ، مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغير والخفيفة ،المجلد (8) العدد (2) المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز.

23- المصطفى بنتور ،(2018)، حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع ، اسقاطات على حالة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ،ابو ظبي ، امارات.

24- د. مصطفى سويف (1996) ، المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية ، العدد (205) ، عالم المعرفة ، الكويت.

4.7 الكتب

25- ابراهيم محمد عبد الفتاح عبد العزيز : (2014) مشكلة الاتجار بالاطفال ، دار الكتب والوثائق القومية .

26- سوزي عدلي ناشد ،(2008) ، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي ، منشورات الحلبي الحقوقية .

27- مالكولم جيلز- مايكل رومر – دوايت بيركنز- دونالد سنود جراس ، ترجمة طه عبدالله منصور وعبد الحليم مصطفى ،(2009): اقتصاديات التنمية ،دار المريخ ، السعودية .

28- ميشيل ب.تودارو ، ترجمة ، أ.د.محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق ، ،(2006)، الاقتصاد القياسي ، دار المريخ للنشر ، السعودية .

5.7 المصادر باللغات الاجنبية

1. Mutual evaluation report-annexes , anti-money laundering and combating the financing of terrorism Mexico , FATF,(2000-2008-2012-2014-2018).
2. Estadisceticase de Recepcion y Denuncias ,Unidad de Inteligencia Financiera Mexico,UIF,2020.